

أخبار سورية

# نسعى من أجل القضاء على المنظمات الإرهابية في كامل المنطقة أردوغان عن إعلان دخول الجيش السوري «منبج»: النظام يقوم بعملية نفسية.. ولا شيء مؤكداً

عواصم - وكالات: فيما أعلن الجيش السوري أمس دخوله لمنطقة منبج الواقعة تحت سيطرة قوات سورية الديمقراطية، بعد طلب الأكراد المساعدة، قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن النظام السوري يقوم بعملية «نفسية»، موضحاً أنه لا شيء مؤكد حتى اللحظة حول ذلك على الأرض، مشدداً بالقول «نعارض تقسيم سورية وهدفنا هو خروج التنظيمات الإرهابية منها وعندما يتحقق ذلك لن يبقى لنا شيء نفعه في هذا البلد».

وأضاف أردوغان: النظام السوري يقوم بعملية «نفسية» في منبج، وتواصلت مع أصدقائنا ومع جهاز الاستخبارات، نعلم أن هناك شيئاً من قبيل علم (النظام) هناك، لكن لم يحدث أي شيء مؤكداً بعد، والجهات الرسمية الروسية تؤكد الأمر نفسه، موضحاً: علاقتنا مع الجانبين الأميركي والروسي متواصلة بصورة طبيعية، وأكد أردوغان أن الوضع لا يتعلق بمنبج وحدها، بل يتم السعي من أجل القضاء على المنظمات الإرهابية المنتشرة في كامل المنطقة، وأردف الرئيس التركي «هدفنا تلقين (ي ب ك) درس اللازم ومصرون تماماً على ذلك».

في السياق ذاته، أشار أردوغان إلى إمكانية عقد مباحثات ثنائية أو زيارة يقوم بها إلى موسكو للقاء نظيره الروسي فلاديمير بوتين للحديث حول المستجدات في سورية.

من جانبه، أورد الجيش السوري في بيان تلاه متحدث عسكري ونقله الإعلام الرسمي السوري «استجابة لنداء الأهل في منطقة منبج، تعلن القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة عن دخول وحدات من الجيش العربي السوري إلى منبج ورفع علم الجمهورية العربية السورية فيها».

وأفاد مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان رامي عبد الرحمن عن «انتشار أكثر من 300 عنصر من قوات النظام والقوات الموالية لها على خطوط التماس بين مناطق سيطرة قوات سورية الديمقراطية والقوات التركية مع الفصائل السورية الموالية



**مناطق السيطرة**

- الجيش التركي وفصائل سورية موالية له
- قوات سوريا الديمقراطية
- منطقة انتشار قوات النظام (بعد دخولها منبج)
- قوات سوريا وحلفاؤه

المصدر: المرصد السوري لحقوق الإنسان

لها»، وقال أنهم فرضوا «ما يشبه طوقاً عازلاً بين الطرفين على تخوم منطقة منبج من جهتي الغرب والشمال».

وكانت قيادة الوحدات الكردية قد دعت أمس «الدولة السورية التي ننتمي إليها أرضاً وشعباً وحدوداً إلى إرسال قواتها المسلحة» من أجل «حماية منطقة منبج أمام التهديدات التركية».

وصعدت تركيا مؤخراً تهديداتها بشأن هجوم جديد ضد مناطق سيطرة قوات سورية الديمقراطية، بدءاً من مدينة منبج وصولاً إلى مناطق أخرى

في شمال شرق البلاد. وأرسلت خلال الأيام الماضية تعزيزات عسكرية إلى المنطقة الحدودية مع سورية، فيما دخلت قوات تركية إلى مواقع قريبة من خطوط التماس قرب منبج، وعززت الفصائل السورية الموالية لأنقرة تواجدها.

وفي وقت سابق من أمس، ردت أنقرة على دعوة الأكراد الجيش السوري لدخول منبج قائلة: «أن الوحدات الكردية التي تسيطر على المنطقة بقوة السلاح ليس لها الحق أو السلطة بأن تتكلم باسم

السكان المحليين أو أن توجه دعوة لأي طرف كان، محذرة كل الأطراف من مغية القيام بأي عمل استفزازي، وتصنف أنقرة الوحدات الكردية بالإرهابية. في المقابل، أكد المتحدث باسم الكرملين ديميتري بيسكوف أن «توسيع منطقة سيطرة القوات الحكومية هو بالتأكيد توجه إيجابي»، وقال أنه سيتم بحث المسألة اليوم خلال زيارة يجريها وزير الخارجية والدفاع التركي إلى موسكو وتتسمج به «تسويق التحرك» بين روسيا، حليفة دمشق الرئيسية، وتركيا الداعمة لفصائل سورية.

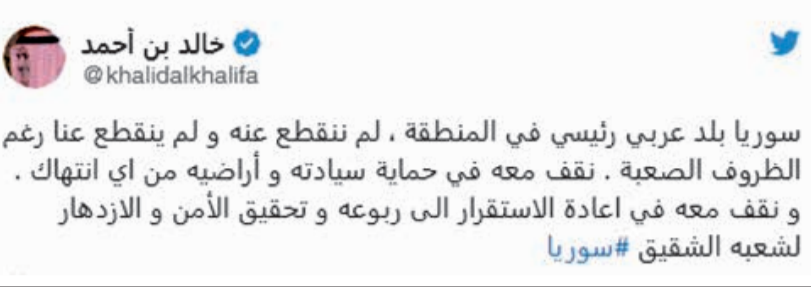
وأوضحت نائبة الرئاسة المشتركة للمجلس التنفيذي في منبج نوراً الحامد لو كالة «فرانس برس» أن المفاوضات مع دمشق بشأن منبج «تمت برعاية روسية»، مشيرة إلى أن «قوات النظام لن تدخل مدينة منبج نفسها، بل تنتشر عند خطوط التماس» مع تركيا والفصائل السورية الموالية لها.

إلى ذلك، أقرت رئاسة الأركان الفرنسية، بشكل غير مباشر، بوجود عسكري بري لقواتها على الأراضي السورية، بعد سنوات من الإنكار.

وقالت مصادر محلية موثوقة، إن حوالي 200 جندي فرنسي يتواجدون في النقاط التسعة الموجودة في مناطق يحتلها تنظيم «ي ب ك/ بي كا ك»، الإرهابي، ولطالما دأبت باريس على نفي وجود قوات برية لها في سورية، إلا أن رئاسة الأركان أقرت ذلك أمس، رداً على سؤال «هل لديك جنود في البر أم أنكم تحاربون داعش من الجو فقط؟ كيف ستدعمون (ي ب ك/ بي كا ك) إذا لم يكن لديك جنود على الأرض؟».

الأركان الفرنسية ردت على السؤال خطياً، مشيرة إلى أن قواتها تنفذ عمليات في الشرق الأوسط ضمن التحالف الدولي لمحاربة تنظيم «داعش» الإرهابي. وأضافت: «تتخذ فرنسا عمليات من البحر والبر والجو من أجل مكافحة داعش في إطار عمليات (العزم التام) والشمال» منذ عام 2014 وحتى اليوم، وتابعت: «وهناك حوالي 1100 جندي فرنسي يقومون بمهام في الشرق الأوسط»، دون أن توضح أماكن انتشارهم.

## «لم نقطع عنها ولم نقطع عنا رغم الظروف الصعبة» وزير خارجية البحرين: نقف مع سورية لحماية سيادتها وأراضيها من أي انتهاك



تغريدة وزير خارجية البحرين خالد بن أحمد امس

ان «العمل في سفارة مملكة البحرين لدى الجمهورية العربية السورية الشقيقة مستمر، علماً أن سفارة الجمهورية العربية السورية لدى مملكة البحرين تقوم بعملها، والرحلات الجوية بين البلدين قائمة دون انقطاع».

وأضاف البيان «تؤكد وزارة الخارجية حرص مملكة البحرين على استمرار العلاقات مع الجمهورية العربية السورية، وعلى أهمية تعزيز الدور العربي وتفعيله من أجل الحفاظ على استقلال سورية وسيادتها ووحدة أراضيها، ومنع مخاطر التدخلات الإقليمية في شؤونها الداخلية، بما يعزز الأمن والاستقرار فيها ويحقق للشعب السوري الشقيق طموحاته في السلام والتنمية والتقدم».

العربية نت: أكد وزير خارجية البحرين خالد بن أحمد امس، أن سورية بلد عربي رئيسي في المنطقة، وقال في تغريدة على حسابه على تويتر: «لم نقطع عن سورية ولم نقطع عنا رغم الظروف الصعبة».

وأضاف أن بلاده تقف مع سورية لحماية سيادتها وأراضيها من أي انتهاك، كما قال: «نقف مع هذا البلد في إعادة الاستقرار إلى ربوعه وتحقيق الأمن والازدهار لشعبه الشقيق».

يذكر أن تصريحات وزير الخارجية، آتت بعد أن أعلنت البحرين مساء امس الأول استمرار العمل في سفارة المملكة لدى الجمهورية العربية السورية.

وأوضحت وزارة الخارجية في بيان

## لأفروف عن الانسحاب: الأميركيون لا ينفذون وعودهم دائماً قمة روسية - تركية - إيرانية مطلع 2019 حول سورية

مفاوضات جنيف بين الحكومة والمعارضة السوريتين التي كانت ترعاها الأمم المتحدة والتي لم تنجح في إيجاد حل لنزاع أوقع أكثر من 360 ألف قتيل وهجر الملايين منذ العام 2011.

وعددت آخر قمة بين الرؤساء الثلاثة في إيران في سبتمبر.

ويتوجه وفد تركي يضم وزير الخارجية مولود جاويش وأوغلو ووزير الدفاع خلوصي أكار اليوم إلى روسيا لإجراء مفاوضات حول سورية على خلفية الانسحاب الأميركي من سورية الذي أعلنه الرئيس دونالد ترامب الأسبوع الماضي.

ورفض وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أمس التعليق على القرار الأميركي قائلاً إنه «يبتظر أن تقرّر الأفعال بالأقول».

وأضاف أن «الأميركيين لا ينفذون دائماً وعودهم، ويعيداً عن ذلك... من الواضح أن واشنطن تريد نقل المسؤوليات على الأرض لشركائها في التحالف».

موسكو - أ.ف.ب: في وقت تستعد الولايات المتحدة لسحب قواتها من سورية، أكد مسؤول روسي امس، أن الرؤساء الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب أردوغان والإيراني حسن روحاني سيجرون محادثات حول سورية في مطلع العام 2019 في روسيا.

ونقلت وكالة أنباء «انترفاكس» الروسية عن نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف قوله «جاء دورنا لاستضافة قمة الدول الثلاث الضامنة، بين الرئيسين التركي والإيراني ورئيسنا. وتم التوافق على عقدها في مطلع الأسبوع الأول من السنة. يتوقف ذلك على أجنحة الرؤساء».

ويأتي هذا اللقاء في إطار مفاوضات أستانا التي بدأت منذ العام 2017 حول سورية وترعاها الدول الثلاث، من دون أي دور للولايات المتحدة. وقد تمكنت من إرساء اتفاقات وقف إطلاق نار في عدد كبير من المناطق السورية.

وتقدمت عملية أستانا على حساب

أخبار لبنانية

# «انقشاع إقليمي» قد يقترب من لبنان عون: الجيش الأمل الأساسي للحفاظ على وحدتنا خلال الأزمات



الرئيس العماد ميشال عون مستقبلاً قائد الجيش العماد جوزف عون على رأس وفد من كبار ضباط القيادة لتقديم التهنئة بالأعياد (محمود الطويل)

بيروت - عمر حنجر  
الأجواء الإقليمية المحيطة بلبنان التي انقشاع أفضل، نسبة عالية من التفاهات بدأت تترجم على صفحة المتصارعين على الحلبة السورية، حيث موقد الأزمة ومحور الحلول. ومن علامات الفرج الانسحاب الأميركي من شمال سورية، وزيارة الرئيس دونالد ترامب الخاطفة إلى العراق، وملاطفة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للرئيس الأميركي وزيارة الرئيس السوداني عمر البشير إلى دمشق بطائرة روسية وإعادة الإمارات العربية المتحدة فتح سفارتها في دمشق، في حين تبدو عواصم عربية أخرى على الخط.

اما لبنان المنقسم سياسياً بين من يلج على إعادة العلاقات مع دمشق بمبررات المصلحة الاقتصادية وبين من يتمسك بالتقاليد والعادات التي لا تسمح للمصغير بالتقدم على الكبير في شتى المجالات السياسية أو المكانية، والكبير هنا هي الجامعة العربية التي علقت عضوية النظام السوري بها، ولبنان ملتزم بهذا القرار الذي يسببه لم يدع الرئيس بشمار الأسد إلى القمة الاقتصادية العربية في بيروت خلال يناير المقبل، مثل هذه الدعوة مروّنة بتعليق هذا القرار وقبلها تشكيل الحكومة. التي بذلك، أكد الرئيس اللبناني ميشال عون أن القوات المسلحة تظل الأمل الأساسي في الحفاظ على وحدة البلاد في ظل التعديلات الإقليمية والأزمات التي يمر بها لبنان،

## إليسا السياسية: بين باسيل وفرنجية للرئاسة أختار فرنجية

فضلا عن كونها الداعم الرئيسي للقوى الأمنية الأخرى في فرض الأمن الداخلي.

وأشار الرئيس اللبناني - خلال استقباله ظهر أمس وقدا عسكرياً برئاسة قائد الجيش العماد جوزيف عون ووفود من قادة الأجهزة الأمنية اللبنانية بقصر عبدا (الرئاسي) لتقديم التهنئة بمناسبة أعياد الميلاد - بالجهود التي يبذلها الجيش وأجهزة الأمن المختلفة، لفرص الأمن ودعم الاستقرار ومكافحة الجريمة بشتى صورها والتصدي للفساد، داعياً إياهم إلى بذل المزيد من الجهد من أجل الوصول إلى أعلى درجة ممكنة من الاحترافية والاستعداد.

كما أثنى على النجاحات التي تحققت في مجال مكافحة الجريمة والمخدرات والفساد والتهرب، مؤكداً أنها لم تتحقق بسهولة ولكنها تظل أيضاً غير كافية، مشيراً إلى أهمية الدور الذي يضطلع به جهاز الأمن

العام على صعيد تنظيم وجود الأجنبي في لبنان وضبط إقامتهم ومتابعة تحركاتهم.

وأكد الرئيس أن أجهزة الدولة المختلفة مطالبة ببذل لمكافحة مشكلة تعاطي المخدرات والاتجار بها، والتصدي للفساد في الإدارات الرسمية، داعياً أجهزة الأمن المعنية في البلاد إلى الحزم في قمع الفساد بكافة صورته وأشكاله.

وأشار إلى أن مشكلة المخدرات تستوجب مكافحة استباقية، تبدأ من المؤسسات التعليمية والتربوية والأهالي، وصولاً إلى ملاحقة وتعقب أماكن تصنيع المخدرات وهو ما يقتضي التنسيق التام بين سائر القوى الأمنية والسلطة القضائية لتحقيق النجاح المنشود.

وقال عون إن امتناع المواطنين عن التقدم للشهادة في قضايا الفساد، يصعب من مهمة مكافحته، داعياً اللبنانيين إلى

التقدم بالشكوى ضد الفاسدين، وأن تبذل أجهزة الأمن المختصة المزيد من الجهد لتعقب الفساد ومواجهته والتصدي له.

في سياق آخر، الفاتحة إليسا القريبة من القوات اللبنانية قالت في برنامج «صار الوقت» مع مارسيل غانم على «ام. تي. في»: «احترم الرئيس ميشال عون كونه رئيس الجمهورية، لكن رأيي أن عهده فشل، وأوجه التحية للشعب اللبناني الصابر على هذا الوضع».

وعن توجهها السياسي، قالت اليسا: منذ استشهاده الرئيس رفيق الحريري، حسبت أنني ملتزمة بخط الرجل الذي وضع لبنان على خارطة العالم. وعن زعماء اليوم، قالت أنهم أصحاب رأي لا أصحاب قرار. وعن رئيسها لرئاسة الجمهورية لاحقاً، قالت: «دسمير جعجع، لكن إذا لم يكن لديه حظ وكانت المنافسة بين جبران باسيل وسليمان فرنجية، أختار فرنجية بالتأكيد».

## لبنان في 2018

وتعتبر المصادر أن هذا الأمر شرع - وكذلك الأمر فيما يتعلق بملف الانتخابات المرورية والخلل في تأمين مياه الشرب وضعف الأداء في قطاع الاتصالات، لاسيما الخليوية منها. والمحيف الذي لا يمكن إعفاء غالبية الطبقة السياسية من المسؤولية عنه، هو تراجع الأداء الاقتصادي في البلاد، مما فاقم كثيرا من المشكلات الاجتماعية، لاسيما موضوع البطالة عند فئة الشباب الخريجين، والذي تقدره دوائر الإحصاء المركزي بما لا يقل عن 42٪. ولم تجر الحكومة أية تحفيزات للإنتاجية، وبالتالي بقي النمو في حدود 1.5٪، بينما كان الوضع المالي يحتاج إلى نمو يفوق 10٪ ليتمكن من مواجهة الضغوط التي فرضتها الالتزامات الجديدة الناتجة عن إقرار سلسلة الرتب والرواتب.

والفشل في تشكيل الحكومة على مدى 7 أشهر، غير مقبول على الإطلاق، وقد أدى إلى تراجعات مالية واقتصادية مخيفة، قالت عنها وكالة «بلومبرغ» الأميركية استناداً لخبراء في صندوق النقد الدولي «إنها إغلاقات حولت الاقتصاد اللبناني إلى مسار لا يمكن تحمله»، وبينما ازداد حجم العجز في الميزان التجاري إلى ما يزيد على 31٪ من الناتج المحلي، تراجعتم الصادرات اللبنانية 2.11٪، وانكسرت القطاع العقاري بما يزيد على 20٪، وسجل إقفال أكثر من 2200 مؤسسة تجارية وصناعية وفقاً لتقديرات الإحصاء المركزي.

كل القوى السياسية - خصوصاً الممثلة بالحكومة - مسؤولة عن هذه النتيجة المخيبة للأمل، ولكن التراجعات قد تكون مخيفة أكثر فيما لو لم يتدارك المسؤولون خطورة التعطيل، والذي قد يطيح ببرامج المساعدات الدولية، لاسيما مقررات مؤتمر سيدر.

بيروت - د. ناصر زيدان  
لولا إنجاز الانتخابات النيابية في مايو 2018، لكانت أجنحة العام الحكومي في لبنان فارغة من أي عمل يمكن أن يسجل في خاتمة الإنتاجية السياسية، برغم أن الانتخابات المنوه عنها، جرت وفق قانون غريب عجيب، ستوضح السنوات اللاحقة كم كانت نتائجه وخيمة على الاجتماع اللبناني، وعلى الجغرافيا السياسية اللبنانية، وهذا القانون قد أفسد المقاريات التي تساهم في التعاقد الوطني، أكثر مما أفاد مؤيدي مقاربات الانصهار الوطني.

في محاولات التفتيش عن إنجازات حكومية لافتة في العام 2018، لا تعثر على ما يمكن أن يبهج ناظره باستثناء بعض الأعمال الأمنية الموقفة بين حين والآخر، وهي نجاحات تسجل في محفظة الجيش والقوى الأمنية، ولا تعتبر إيفاء لوعود حكومية.

ترى مصادر متابعة على اطلاع واسع بمجريات العمل السياسي في لبنان، أن الأغلبية الساحقة من وزراء الحكومة اللبنانية أمضوا 5 أشهر من سنة 2018 يحضرون لحوض الانتخابات النيابية، ويمارسون الأعمال التي تفيد ناخبهم، أو ناخبي الجهة السياسية التي يمثلونها، واستمروا طيلة 7 أشهر من باقي شهور السنة يصرفون الأعمال بالمعنى الضيق، والذي غالباً ما يقتصر على التوقيع على جداول الصرفيات وفواتيرها، إضافة إلى القيام ببعض المهام الإنشائية من دون أن يترك معظمهم أي أثر يذكر، يمكن أن يحسب كإنجاز استفاد منه اللبنانيون.

وتضيف المصادر ذاتها: أخفقت الحكومة خلال العام 2018 في إيجاد الحلول للمعضلات المطروحة، لاسيما مشاكل الكهنة، إلا موضوع فرض العمدات على أصحاب المولدات،